المحاضرة الثالثة

تمهيد

تُعتبر التجارة الخارجية أحد المحاور الأساسية للاقتصاد العالمي، حيث تتيح للدول تبادل السلع والخدمات مع بعضها البعض. تساهم هذه التجارة في تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل.

مفهوم التجارة الخارجية

تشير التجارة الخارجية إلى التبادل التجاري الذي يحدث بين دولة وأخرى، ويمكن أن يتضمن صادرات وواردات السلع والخدمات.

أهمية التجارة الخارجية

– تعتبر الوسيلة المُباشرة لتعزيز العلاقات الدوليّة؛ بسبب دورها في ربط الدول معاً.

– تُساهم في توفير الكثير من الخدمات والسّلع بالاعتماد على مبدأ التخصص الذي يُوفر المُنتجات بأقلّ الأسعار.

– تدعم القُدرة التسويقيّة؛ من خلال إنشاء العديد من الأسواق الجديدة للمُنتجات المتنوعة. – –تُساعد على رفع مُعدّل الرفاهيّة في المُجتمع؛ عن طريق توفير العديد من المُنتجات التي تؤدي إلى تنوّع خيارات الأفراد سواء للاستهلاك أو الاستثمار.

– تُصنّف من المؤشّرات المهمة لقياس القُدرات الخاصة بالدول على المُنافسة وتسويق المُنتجات والإنتاج في الأسواق العالميّة والدوليّة. تُشارك الدول في بناء أنظمةٍ اقتصاديّة قويّة، وتُعزّز من التنمية المُستدامة فيها؛ عن طريق توفير المعلومات الرئيسيّة والوسائل التكنولوجيّة المُناسبة.

– تدعم التنمية الاقتصاديّة؛ من خلال تطوُّر الدّخل القوميّ الذي يساهم في تحسين التنمية الخاصة بكلّ دولة.

-تحقيق التنوع: تتيح للبلدان الوصول إلى منتجات وخدمات لا تتوفر محليًا.

-زيادة الكفاءة: تعزز من كفاءة الإنتاج من خلال استغلال مزايا النطاق والموارد المختلفة في الدول.

-تعزيز النمو الاقتصادي: تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع الأسواق.

نظريات التجارة الخارجية

تبحث نظريات التجارة الدولية في التبادل التجاري وفي هذا السياق تم تقسيم النظريات الى :

النظريات الكلاسيكية

- **نظرية التكاليف المطلقة**

صاحب هذه النظرية هو ادم سميث ووفقا لهذا المبدأ فإنه على الدولة ان تنتج وتصدر السلع التي تكون تكلفتها اقل من الدول الأخرى، وبالمقابل فإن عليها ان تستورد السلع التي تكلفتها اعلى لو انتجتها بنفسها، بمعنى ان تتخصص كل دولة في انتاج السلع التي تحقق لها ميزة مطلقة.

- **نظرية التكاليف النسبية**

جاء ريكاردو لطرح نظرية جديدة في التجارة الخارجية حيث ينصب جوهر هذه النظرية حول قدرة دولة على انتاج سلعة معينة بتكلفة اقل وجودة اعلى من أي دولة أخرى، مع ذلك يكون من المفيد ان تنتج مع دولة ثانية إذا كان لديها تكلفة الفرصة البديلة اقل.

- **نظرية القيم الدولية**

يحاول ميل من خلال هذه النظرية تحليل العوامل التي تحكم التبادل الدولي وذلك من خلال تحليل القيم الدولية للسلع المختلفة المنتجة في الدول.

- **نظرية الطلب المتبادل(مارشال ادجورت):** ترجع فكرة الطلب المتبادل الى جون استوارت ميل وتتلخص فكرة الطلب المتبادل في انه عرض احد طرفي المبادلة للسلعة التي

ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الاخر، وكذلك فإن عرض الطرف الاخر للسلعة التي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الأول، ويتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة لالتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين، أي نتيجة لالتقاء الطلب المتبادل.

نظريات الفكر النيوكلاسيكي

- **نظرية تكلفة الفرصة البديلة(هاربلر):** هي عبارة عن مقدار ما نضحي به من أحد السلع لتحرير كمية من الموارد لإنتاج سلعة أخرى، وفي هذه الحالة الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لأحد السلع فإنها تتمتع بميزة نسبية في انتاجها.
- **نظرية وفرة عوامل الإنتاج(هكشر اولين):** ترجع نظرية هكشر اولين سبب قيام التجارة الدولية كما لاحظ التقليديون بحق الى اختلاف النفقات النسبية لكنهما يضيفان ان اختلاف النفقات النسبية يرجع الى اختلاف الوفرة او الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.
- **الاختبار التجريبي لنظرية هيكشر واولين:** حاول ليونتيف اثبات نظرية هيكشر اولين من خلال دراسته على الولايات المتحدة الامريكية التي تتميز بوجود وفرة نسبية في رأس المال ولهذا فإن منطق النظرية يفضي الى ضرورة تخصص الولايات المتحدة الامريكية في الصناعات التي تتطلب راس مال كبير وكمية محدودة من عنصر العمل والأرض وعلى ان تستورد السلع من البلدان كثيفة عنصر العمل.

فقد انتهى ليونتيف من تحليله الى ان الولايات المتحدة الامريكية تصدر سلعا تتضمن قيمة كبيرة من العمل وقليلة من راس المال مقارنة بالسلع التي تستوردها.

نظريات الفكر الاقتصادي الحديث

- **نظرية الفجوة التكنولوجية:** يعود تفسير طبيعة التبادل عن طريق التطور التكنولوجي الى الاقتصادي posner حيث لاحظ سنة 1961 ان الدول ذات نفس عوامل الإنتاج تتبادل فيما بينها، وهذا ما يناقض نتائج هيكشر اولين وقد اطلق على هذه النظرية اسم نموذج الفجوة التكنولوجية حيث ركز على الفارق الزمني بين انتاج وتصدير السلع ذاتها في مختلف

البلدان مع استخدام عوامل الإنتاج التي تتيح للبلد المنتج نتيجة الفارق الزمني في الخروج الى السوق العالمية، احتلال مواقع دائمة في هذه السوق.

- **نظرية دورة حياة المنتج:**

أوضح المفكر بوسنر سنة 1961 ان التجديد يمكن ان يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، وان هذه الدولة يمكنها ان تستفيد من هذه الميزة طالما ان التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا، ولكن بوسنر لم يبحث عن تفسير الكيفية التي بها سيتحقق التجديد ولكن قد استطاع **فرنون** ان يجيب عن هذا التساؤل عن طريق مقاله الذي لخص فيه دورة حياة المنتج، حيث ان المنتوج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى ثم يصبح نمطيا بعد ذلك، الى ان يدخل المنتوج في مرحلته النهائية.

- **نظرية تنوع المنتجات:** تختلف السلع من حيث صفاتها الجوهرية او الشكلية سواء بالجودة او الشكل او التغليف او اللون وغيرها وقد بحث كروغمان ولانكستر في كيفية تحديد عدد الأنواع الأمثل الذي يجب انتاجه من السلعة ولذا افترضا مايلي:

- المستهلكون يسعون الى تعظيم منفعتهم من خلال نوعين من السلع الأولى ان تكون متجانسة والثانية تتكون من عدد غير محدود من الأنواع.
- بالنسبة للسلع المتجانسة افترضا كل دولة تنتجها، وان هذه السلعة كثيفة العمل أما السلعة الثانية (صناعية) فهي كثيفة رأس المال.

مفهوم الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي هو عبارة عن تدفق الأموال من دولة إلى دولة أخرى بغرض إقامة مشروعات تجارية أو الحصول على حصص ملكية في شركات أو أصول.

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين رئيسيين:

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): يتمثل في استثمار رأس المال من قبل شركة أو فرد في بلد آخر، مما يتيح لهم السيطرة على الأعمال أو الأصول. يتضمن ذلك بناء مصانع، فتح فروع، أو شراء شركات قائمة.

الاستثمار الأجنبي غير المباشر (FPI): يشير إلى شراء الأوراق المالية مثل الأسهم أو السندات في سوق المال بدولة أخرى، دون أن يكون هناك سيطرة مباشرة على الشركات.

يهدف الاستثمار الأجنبي إلى تحقيق عوائد مالية، الاستفادة من الفرص الاقتصادية، أو الوصول إلى أسواق جديدة، وقد يسهم أيضًا في نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات في الدول المستضيفة.

مفهوم التدويل

التدويل هو عملية توسيع الأنشطة الاقتصادية والثقافية والسياسية لشركة أو منظمة أو دولة لتشمل أسواقًا أو مناطق جغرافية خارج حدودها الوطنية. يشمل التدويل عدة جوانب، منها:

التوسع في الأسواق: دخول أسواق جديدة لزيادة المبيعات وتعزيز الحصة السوقية.

التجارة الدولية: تبادل السلع والخدمات بين الدول، مما يساهم في تكامل الاقتصاديات.

الاستثمار الأجنبي: استثمار رأس المال في دول أخرى، سواء كان استثمارًا مباشرًا أو غير مباشر.

نقل التكنولوجيا والمعرفة: انتقال التكنولوجيا والابتكارات من بلد إلى آخر، مما يعزز من التطور الاقتصادي.

التعاون الدولي: التعاون بين الدول في مجالات مثل التجارة، البيئة، والتنمية.

بشكل عام، يهدف التدويل إلى تحقيق النمو الاقتصادي، زيادة الكفاءة، وتحسين القدرة التنافسية على المستوى العالمي.